الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

خصخصة البورصة تحول الإدارات إلى أقسام

● شريف حمدي

ذكرت مصادر لـ «الأنباء» أن هناك توجها لدى إدارة السوق لإلغاء إدارات تابعة للبورصة خلال المرحلة المقبلة، وتحويلها إلى أقسام تابعة لإدارات قريبة الصلة من عملها. وقالت المصادر ان أقرب الإدارات التي يمكن تحويلها خلال الفترة المقبلة هي التدريب والتوثيق الآلي، مشيرة إلى أن هناك إدارات يمكن ان تدخل تحت مظلة إدارات أخرى أيضا ذات صلة بالعمل، موضحة أن أعمال إدارة الوسطاء يمكن أن تندرج في نطاق عمل إدارة التداول على اعتبار أن أمور الوسطاء ذات علاقة بإدارة التداول. ولفتت المصادر إلى أن هذا التوجه يأتي في إطار توصيات لجنة خصخصة البورصة التي تهدف من خلالها إعادة هيكلة إدارات السوق قبل إجراء الخصخصة.

نحو 900 ألف دينار مكاسب عن كل ليلة

الفنادق الكويتية تكسب الجولة العربية ـ الأفريقية.. 100٪

الوفود العربية والأفريقية الحاضرة في القمة العربية ـ الافريقية امس (أ.ف.ب)

محمود فاروق
عاطف رمضان ـ أحمد يوسف

16 مليون دولار إيرادات إجمالية في 5 ليال

الغرف والأجنحة Full وسعر الليلة 365 دولاراً شاملة الضرائب والإفطار

يبدو أن قطاع الفنادق سيكون من بين كبار الرابحين في القمة العربية ـ الأفريقية المقامة حاليا بالكويت، حيث شهد حالة من الانتعاش المفاجئ منذ منتصف الاسبوع الماضي، مع حجز الوفود المشاركة في القمة الغرف والاجنحة في كل الفنادق الكويتية وبنسبة 100٪، في ظاهرة لم تشهدها الفنادق حتى في ذروة النشاط. وفي تحقيق أجرته «الأنباء» مع عدد من مسؤولي الفنادق ابدى الجميع فرحتهم بالقفزة التي حققتها فنادقهم بفضل هذا الحدث، خصوصا أن متوسط الاشغال في الغرف داخل الفنادق لا يتجاوز غالبا 65٪ في أفضل الأحوال (الأعياد، المناسبات)، لذا فإن هناك مكاسب كبيرة حققتها هذه الفنادق، خصوصا من فئتي 5 نجوم و4 نجوم، حيث اكتملت جميع غرفها، بينما وضعت بعض الوفود في فنادق من 3 نجوم، وحظيت ايضا فنادق من نجمتين ببعض الوفود، خصوصا من المشاركين من دول افريقية فقيرة لم تجد مكانا في الفنادق الكويتية الفخمة، كما وضع بعض الافراد المرافقين غير الاساسيين لوفود من دول عربية في فنادق النجمتين والثلاثة. لكن بشكل عام، فإن الجميع استفاد، فالزوار للكويت من الدول المجاورة وحتى من الزائرين للمعارض الكويتية اضطروا الى الذهاب واستئجار شقق فندقية بعد أن أصبحت الفنادق Full.

وفي الكويت، هناك نحو 56 فندقا بفئات مختلفة، ونحو 55 شقة فندقية. وحسب اتصالات اجرتها «الأنباء» بعدد من مسؤولي الفنادق، فإن متوسط سعر الليلة الواحدة في الفنادق قفز الى 100 دينار (356 دولار تقريبا) شاملة الضرائب والوجبة الصباحية، ومع الاخذ بالاعتبار عدد الغرف في الفنادق الكويتية عند 8782 غرفة متنوعة ما بين مفردة ومزدوجة وأجنحة، فإنه متوقع تحقيق 878 الف دينار لجميع الفنادق في ليلة واحدة كايرادات اجمالية، علما أن متوسط الاسعار يتراوح بين 60 الى 80 دينارا في الايام العادية، لكن في مثل هذه الظروف الاستثنائية فإن الترتيب يتم مع الوزارات المعنية لأخذ سعر موحد للغرفة والغرفتين أو الأجنحة. ومع الاخذ بعين الاعتبار ايضا أن حجز الغرف استمر لمدة 5 ليال، فإن الايرادت الاجمالية المتوقعة قد تصل الى 4,4 ملايين دينار تقريبا (نحو 16 مليون دولار).

وتأتي هذه القمم والمؤتمرات لتؤكد اهمية اقامة سياحة اعمال في الكويت، حيث يمكنها أن تنعش اقتصاد القطاع الخاص، خصوصا الخدمي منه، مع الاخذ بعين الاعتبار أن قطاعات اخرى انتعشت. كما أن الاهمية الاكبر تكمن في القمم الاقتصادية نفسها التي لا شك فتحت أبواب لعلاقات ثنائية بين مستثمرين كويتيين وعرب وأفارقة، وفتحت فرصا مهمة للمستقبل. وفي وقت تلعب الامارات، وخصوصا دبي، دورا في المنطقة لاستقطاب المنتديات الاقتصادية والمالية الكبيرة، محققة مكاسب سياحية وخدماتية كبيرة، بينما تأتي القمة العربية ـ الافريقية لتظهر الكويت على خارطة هذا النوع من الشراكة الاقتصادية الدولية المهمة.

وبالعودة الى الفنادق الكويتية، الرابحة بشكل مباشر من هذه القمة، فقد كانت قد سجلت نموا ضعيفا في نسب الإشغال بنسبة 0,7٪ بنهاية سبتمبر الماضي، حسب تقرير لـ «تي آي تي» الذي يرصد هذه المؤشرات، كما انخفضت إيرادات الغرف المتاحة في فنادق الكويت بنسبة 2,2٪، غير أن إجمالي صافي عوائد الفنادق مقسومة على إجمالي عدد الغرف المتاحة ارتفع بنسبة 13,9٪.

وبناء على ما سبق فإن قطاع الفنادق بالكويت مرشح لتحقيق نمو في عوائده بنهاية العام الحالي بفضل عمال القمة العربية ـ الأفريقية بنسبة تصل إلى 5٪ مقارنة بالعام الماضي الذي حقق فيه انخفاضا ملحوظا في أرباحه نظرا لعدم وجود اى فعاليات او أنشطة ساهمت في رفع نسبة الإشغال في الفنادق الكويتية. الجدير بالذكر أن الكويت سخرت طاقاتها لإنجاح مؤتمر القمة العربية ـ الأفريقية الثالثة الذي تستضيفه الكويت بمشاركة نحو 62 دولة عبر تشكيل فرق ولجان تعمل على مدار الساعة.

اليقظة والتنظيم الطويل الأجل للمصارف .. دروس مستفادة من الأزمة

الهاشل: «المركزي» يسعى للتوازن الصحيح مع البنوك

أجرت مجلة «أكسفورد» في تقريرها السنوي لسنة 2013 مقابلة مع محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، وفيما يلي ابرز ما جاء فيها:

ما الدروس المستفادة من الأزمة المالية، والتي ساهمت في تشكيل موقف البنك المركزي حاليا، وماذا ستكون أولويات البنك للمضي قدما؟

● **بالفعل كانت هناك دروس مستفادة استخلصها بنك الكويت المركزي، مثله مثل أغلب الهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم، من الأزمة المالية. ومنها، أولا، يجب المحافظة على قدر كبير من اليقظة والتركيز مع نهج طويل الأجل في تنظيم البنوك. وثانيا، على القائمين بوضع لوائح التنظيم التركيز على التمتع برؤية نظامية شاملة، بدلا من مجرد التركيز على صحة بعض البنوك الفردية، التي هي بالطبع مهمة لكنها غير كافية للحفاظ على استقرار النظام. وعليه، فإن بنك الكويت المركزي قد زاد من تركيزه على الاستقرار المالي العام من خلال توظيف معايير جزئية، وكذلك معايير كلية احترازية مع اتخاذ التدابير لضمان أن كلا من البنوك الفردية والنظام ككل، تعمل بشكل مستقر. في هذا السياق، فإن بنك الكويت المركزي يتبع آلية تعتمد على أربعة محاور، لضمان أن البنوك تحافظ على مستوى عال من الجودة، إلى جانب كمية محددة من رأس المال، وهي: تواجد سيولة كافية لتلبية كل المعاملات اليومية، فضلا عن أي تطورات طارئة، حد من الربحية المعقولة، وسط كل هذه التحديات في بيئة التشغيل في ظل ظروف عدم اليقين العالمية المتزايدة، وجودة صالحة للأصول، حيث لا يتم فقط إدارة الأصول، لكن أيضا يتم حمايتها وتوفيرها. وهذه الركائز الأربع مترابطة، بحيث إنها تتطلب من البنوك تحقيق أداء فعال ومتفوق في جميع المجالات ليتمكنوا من تأدية دورهم بفعالية كوسطاء ماليين.**

هل لدى البنك المركزي الأدوات المتاحة لمواجهة أي ارتفاع في الضغوط التضخمية؟

● **نظرا لصغر وانفتاح الاقتصاد مع وجود نظام سعر صرف مرن نسبيا، فإن مستوى الأسعار داخل الكويت يتأثر بشكل رئيسي بالتطورات التي تحدث في أسعار السلع المستوردة. من ناحية أخرى، فإن التضخم في السلع غير التجارية يتأثر بفعل حالة الطلب المحلي. وتماشيا مع التطورات الدولية، فقد حدث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت بحيث بلغ 11,6٪ في العام على أساس سنوي في أغسطس 2008، لكنه بدأ يسجل انخفاضا مستمرا منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، بلغ معدل التضخم على أساس سنوي في ديسمبر 2012 نسبة 2,6٪ فقط. أما حاليا، فكثير من البلدان المتقدمة، لا تعتبر التضخم مصدرا للقلق الفوري. وذلك لأن البنوك المركزية تعمل على مساعدة الاقتصاد على التعافي، من خلال تبني سياسات نقدية أكثر مرونة بشكل استثنائي. وفي الواقع، فإن بنك الكويت المركزي قد قام أيضا بخفض سعر الخصم في أكتوبر 2012 بمقدار 50 نقطة أساس.**

أما وقد قلت ذلك، فإننا نتعامل مع هدفنا المتمثل في ضمان استقرار الأسعار، بشكل جاد تماما، كما أن لدينا الأدوات والآلية اللازمة للحفاظ على مستوى التضخم لدينا في الحدود المستهدفة، وسيتم اتخاذ الخطوات اللازمة وفق ما تقتضيه التطورات في مستوى الأسعار.

محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل

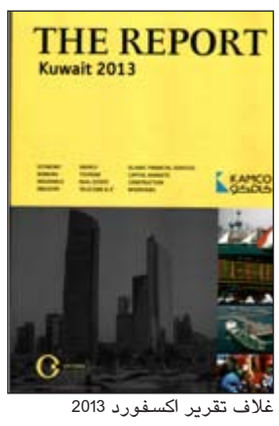

غلاف تقرير اكسفورد 2013

على التعليمات التنظيمية أن تكون قوية لضمان الاستقرار المالي

التضخم لم يعد مصدر قلق في ظل سياسيات نقدية أكثر مرونة

كيف يمكن أن يؤدي إصدار السندات الحكومية إلى تغيير المشهد المالي في الكويت؟

● **السندات الحكومية تعمل بصفتها أدوات قانونية يحددها بنك الكويت المركزي إصدارها لأغراض تتعلق بإدارة السيولة لدى البنوك والسيطرة عليها. كما أنها تعتبر أداة للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لدعم عمليات ضبط أوضاع السيولة في النظام. وكما هو موضح في العديد من الأسواق المالية الأخرى، فإن السندات الحكومية تعتبر أيضا بمنزلة معيار رئيسي لتسعير مديونيات الشركات وغير ذلك من أشكال التمويل المالي.**

وزيادة رأس المال من خلال إصدار ديون القطاع الخاص هو سمة رئيسية من سمات برنامج التنمية المخططة في الكويت. لذلك، فإن السندات الحكومية المقومة بالدينار الكويتي، والتي تتراوح فترات استحقاقها ما بين واحد و 10 سنوات، ستقوم بتوفير المعيار القياسي اللازم لتسعير سندات الشركات المحلية، كما ستساعد أيضا في تطوير التداول في السوق الثانوية في السندات المحلية.

ما أكبر التحديات التي تواجه عملية تنظيم قطاع الخدمات المالية في الكويت؟

● **التحدي الأكبر هو تحقيق التوازن في اللوائح التنظيمية بين التشدد والتساهل. ففي حين ينبغي أن تكون اللوائح التنظيمية للنظام المالي قوية بما فيه الكفاية لضمان الاستقرار المالي، فإنه ينبغي أيضا التحسب من خطر خنق النمو وتجنب تعطيل التنمية طويلة الأجل. وثمة تحد آخر هو الحفاظ استباق المنافسين، من خلال الاستمرار في البقاء في الصدارة بشكل طليعي، بدلا من اللجوء إلى رد الفعل. وهذا يتطلب منا، ليس فقط الإشراف على البنوك بشكل فعال، ولكن أيضا أن نظل واعين بما يجري من تطورات في البيئة الاقتصادية والمالية الكلية التي تعمل فيها البنوك.**

المنتجات الجديدة قد تأخذ بعض الوقت لبناء القدرة الداخلية لدينا

صالح الفلاح: خصخصة البورصة تحتاج لخبرات .. لا المال

في مقابلة أجرتها مجلة اكسفورد في تقريرها السنوي 2013 مع رئيس هيئة أسواق المال صالح الفلاح، جاء فيها:

كيف ستؤدي خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) إلى تعزيز قدراتها التنافسية في المنطقة؟

● **الفلاح: بناء بورصة تنافسية هي مسألة مهمة جدا لتسهيل الاستثمار إلى داخل الكويت، وكذلك لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعندما أقول ان البلاد بحاجة لجذب الاستثمارات، فانا لا اقصد المال، فنحن في حاجة لجذب الخبرات، فمسألة خصخصة البورصة هي مسألة فريدة في نوعها، وتتطلب طرح العديد من القضايا القانونية والتقنية، ومن المعروف جيدا أن أسواق الأوراق المالية الخاصة تدار بشكل افضل من المؤسسات العامة، لذلك فإذا اردنا تعظيم المنفعة في السوق، فعلينا أن نخلق بيئة صالحة، بل البيئة الأفضل في سياق التبادلات الإقليمية، ولكي نكون قادرين على المنافسة في المستقبل، فإننا بحاجة إلى تعزيز الدراية والخبرة لدينا في مسائل الأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، سيؤدي إلى تحويل البورصة إلى المكان المرغوب فيه لدى المستثمرين في جميع أنحاء العالم.**

ما الخطوات التي تتخذها البورصة «CMA» للاستعداد للبدء في العمل والأداء كسوق ثانوية نافعة ولتقديم منتجات مالية اكثر قوة من الحالية؟

● **نحن نحاول أن نأخذ الأمور بالتدريج، خطوة خطوة لكن بعد أن تتم خصخصة بورصة الكويت، وبعد بناء القدرة الداخلية لدينا، سنركز على توسيع السوق الثانوية، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت بالنسبة للمنتجات المالية الجديدة حتى تصبح مقبولة ويتم استخدامها على نطاق واسع في السوق، لذلك يجب علينا أولا خلق بيئة يمكن فيها أن تزدهر السوق الأولية أولا، قبل أن ننتقل للتركيز على السوق الثانوية، والمجلس يناقش العديد من الدراسات التي تم إعدادها من قبل فرق العمل التابعة لنا في هيئة أسواق المال، بصدد الاستعداد لإنشاء السوق الثانوية، وهذا الأمر يتطلب دراسة وافية، وممارسة التقييم والتدقيق المستمر للتأكد من أن السوق الثانوية تعمل لصالح المستثمرين ولصالح اقتصادنا أيضا.**

ما أهم الأولويات لدى هيئة أسواق المال للمضي قدما في هذا المشروع؟

● **الكويت لديها الوسائل لتجعل أسواق رأس المال جذابة للمستثمرين الدوليين الذين اعتادوا على التعامل في اكثر الأسواق تقدما، ولذا يتوجب أن تتم عمليات التنظيم والإشراف على النظام المالي بشكل واضح وعادل، بحيث توفر الحماية الفعالة للمستثمرين، وقد عمل قانون هيئة سوق المال لسنة 2010 على تنقيح لوائح أسواق رأس المال في الكويت وجاء تأسيس هيئة أسواق المال كتطبيق للقانون.**

ولذلك فان الأولويات الرئيسية لدى أسواق المال «CMA» هي تنفيذ وتطبيق اللوائح، في موازاة عملية بناء القدرات بهدف تنظيم السوق بحيث تنمو وتزدهر وقمنا بتنفيذ نظام «X ـ ستريم» على أسواق المال الكويتية، والذي يهدف إلى دعم التبادل الآني المتوازي في منتجات متعددة بما في ذلك الأسهم والديون والأموال المتداولة والعقود الآجلة، والخيارات الآجلة، وعلى الرغم من أني أرى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، فانه يجب علينا أيضا منع سوء استخدام هذه المنتجات الجديدة.

ان المشروع الذي نشعر بانه يمثل أهمية قصوى هو مشروع خصخصة البورصة، ولقد وقعنا بالفعل اتفاقا مع «HSBC» لتعمل كمستشار وتساعد على تسهيل سير العملية، وهي تقوم بعمل جيد، وعلى الرغم من ان العملية تمضي بشكل أبطأ مما كان مخططا له، فإننا نأخذ الوقت الكافي للتأكد من أن الأمور تتم بشكل صحيح وان عملية تطوير السوق لدينا تسير بشكل سليم.

رئيس هيئة أسواق المال صالح الفلاح

إذا أردنا أن نعظم المنفعة بالسوق فعلينا خلق بيئة صالحة

أسواق الأوراق المالية تدار بشكل أفضل من المؤسسات العامة

بماذا ترد على مقولة ان السوق في حالة ركود بسبب عدم وجود شركات او منتجات قادرة على البقاء بحيث يستثمر فيها المستثمرون؟

● **يجب أن ننظر إلى أسواق المال باعتبارها حزمة واحدة، فبشكل عام هناك عدد قليل من الفرص التي يمكن اعتبارها جاذبة للمستثمرين، وفي هذا الصدد فانه ينبغي علينا تطوير السوق من اجل خلق المزيد من الفرص.**

والقطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في هذه المسألة، وكلما زاد نشاطه، زاد معه الاهتمام الذي تحصل عليه البلاد من المستثمرين.

على صعيد آخر، فإننا ايضا نقوم ببناء القدرات التنافسية من اجل افساح المجال للمزيد من المنتجات المالية المتنوعة، وعندما تنضج السوق وتصبح جاهزة لهذه المنتجات، فستكون هيئة اسواق المال ايضا جاهزة ومستعدة للقيام بعملية التنظيم.

هل تتبعها السلطات الرقابية الكويتية؟

«الهيئة السعودية» تلاحق الشركات الخاسرة 50٪ من رأسمالها

محمود فاروق

في الوقت مازالت فيه الشركات المتعثرة في البورصة الكويتية تراوح مكانها، خصوصا تلك التي خسرت 50٪ من رأسمالها، بعد أن تم طرد الشركات التي خسرت 75٪ من رأسمالها، جاء قرار جديد لهيئة السوق المالية السعودية ليحسم ملف هذه الشركات.

فقد أصدرت أمس هيئة السوق المالية السعودية سلسلة من القرارات الحاسمة اتجاه الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50٪ من رأسمالها على أن يتم البدء بتنفيذها مطلع يوليو 2014 المقبل كفرصة أخيرة. وهذا القرار فصل بين الشركات الخاسرة 50٪ وتلك الخاسرة 75٪ بشكل ينبه المستثمرين الى احتمالات التعثر لهذه الشركات، بدل تركهم يتخبطون في السوق من دون معرفة الوضع المالي الحقيقي لكل شركة، واحتمالات التعثر مستقبلا.

كما أن هناك مؤشرات مهمة كفصل الشركات الخاسرة نصف او ثلاثة أرباع رأسمالها بألوان معينة كتنبيه مسبق للمستثمرين، وهو الأمر الذي ينشده المستثمرون في السوق الكويتية.

ورغم أن السلطات الرقابية في البورصة المحلية قامت بشطب بعض الشركات الخاسرة 75٪ وأعطتها فرصة للنهوض مرة أخرى بفترات تنبيه، الا أن المطلوب الآن الأخذ بالطريقة السعودية التي تعمل كما يجري في أسواق متقدمة.

ومن اهم القرارات التي اتخذتها السلطات الرقابية بالسعودية للشركات التي تزيد خسائرها عن 50٪ والأخرى التي تزيد عن 75٪ ما يلي:

أولا: الزام الشركات التي تزيد خسائرها المتراكمة عن 50٪، بإعلان الشركة فورا عن خسائرها:

ـ سيتم وضع علامة إلى جانب اسمها في موقع السوق.

ـ إلزامها بالإعلان عن قوائمها المالية نهاية كل شهر.

ثانيا: الزام مجالس ادارات الشركات التي خسرت 75٪ بإعداد خطة لتعديل أوضاع الشركة وإعلانها للمساهمين خلال 90 يوما كحد أقصى:

ـ تكوين لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تضم عضو من مجلس الإدارة مسؤولة عن تنفيذ الخطة.

ـ إلزام الشركة بالإعلان بشكل ربع سنوي عن تفاصيل تنفيذها للخطة.

ـ سيتم إلغاء إدراج الشركة من السوق بعد 30 يوما في حال عدم إعدادها للخطة المطلوبة أو بعد مرور سنتين متتاليتين تبقى فيها الخسائر المتراكمة أكثر من 75٪.

ـ شطبها من السوق في حالة عدم تحقيقها لأرباح تشغيلية وتدفقا نقديا تشغيليا عن السنة المالية الأخيرة.

ـ سيتم إعادة الشركة للتداول في حال انخفاض الخسائر المتراكمة عن 75٪، لسنتين متتاليتين.

ـ الشركات التي تزيد خسائرها المتراكمة عن 75٪، وتقل عن 100٪، ستعلق لجلسة واحدة.

ـ الشركات التي تزيد خسائرها المتراكمة عن 100٪، فيعلق عليها التداول لحين خفض الخسائر المتراكمة دون 75٪.